



مدى تأثير المعلومة المحاسبية المنشورة في تسيير مخاطر السيولة البنكية

– دراسة حالة مجموعة من البنوك لولاية بسكرة

How the published accounting information affects the management of bank liquidity risks-Case study of a group of banks for the state Biskra-

زوينة مخلخل^(*)

جامعة بسكرة، الجزائر

asswaad_amine@hotmail.com

د. مفيدة يحيوي

جامعة بسكرة، الجزائر

moufida_vahiaoui@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2019/02/27

تاريخ الإيداع: 2019/01/20

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور المعلومة المحاسبية المنشورة في تسيير مخاطر السيولة البنكية، لأن السيولة داخل أي بنك تعتبر أساس نشاطه المتمثل في قبول ودائع ومنح قروض للجمهور، لذا فإن البنوك تسعى جاهدة إلى تحديد مخاطر السيولة التي تتعرض لها ومتبعاتها من طرف هيئات رقابية مختصة وذلك بهدف تحقيق التوازن والاستقرار دخل البنوك. حيث تم استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات عن متغيرات الدراسة، إذ تم توزيعه على عينة شملت 50 اطار بالبنوك الجزائرية لولاية بسكرة ، حيث تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي spss للبيانات واختبار مدى صحة فرضيات الدراسة. وقد خلصت الدراسة إلى أن البنوك تعتمد على المعلومة المحاسبية في تسيير مخاطر السيولة.

الكلمات الدالة:

المعلومة المحاسبية ، القوائم المالية ،مخاطر ،مخاطر السيولة ،تسيير مخاطر السيولة.

Abstract:

The purpose of this study is to clarify the role played by the published accounting information in the management of bank liquidity risk, because liquidity within a bank is considered the basis of its activity of accepting deposits and granting loans to the public, so the banks strive to determine the risks of liquidity to which they are exposed by the authorities of slavery A competent Abe with the aim of balancing and stabilizing the income of the banks. The questionnaire was used as a tool to collect data on the variables of the study, which was distributed to a sample of 50

^(*) المؤلف المرسل : زوينة مخلخل، Mansouri.sad@gmail.com



frames of Algerian banks for the state of Biskra, where the Alagsaei SPSS analysis program was used and the validity of hypotheses was tested. The study. , where the study concluded that banks relied on accounting information in managing liquidity risk..

Key Words:

Accounting information, financial statements, risk, liquidity risk, Gestion des risques d'inondation.

. مقدمة :

تعتبر المعلومة المحاسبية المتضمنة في الكشف المالية في الوقت الراهن العصب الرئيسي لإدارة أي مؤسسة اقتصادية، وذلك لكونها تتميز بمجموعة من الخصائص تحكمها أسس وقواعد استقر العرف المحاسبي على إتباعها والاعتراف بها ،فهي بذلك تقدم معلومات مالية تترجمها أرقام تصاغ على شكل تقارير، هذه التقارير عبارة عن تلخيص لكم من الأحداث والعمليات المالية التي تمت خلال فترة معينة .وفي النهاية هذه التقارير تقدم لمختلف المستخدمين سواء كانوا من داخل المؤسسة أو من خارجها وذلك بهدف اتخاذ القرار المناسب.

كما تعد مخاطر سيولة من أهم المخاطر التي تواجه البنوك خاصة في الوقت الحالي نتيجة الظروف الاقتصادية،والبنوك الجزائرية كغيرها من البنوك تسعى جاهدة إلى مواجهة هذا النوع من المخاطر عن طريق إتباع مجموعة من الخطوات واتخاذ مجموعة من الإجراءات لضمان سلامة بالبنك من حدوث أزمة في السيولة، ويتم ذلك من خلال وجود نظام فعال يسمح بتوفير معلومة محاسبية تتميز بدقة وموثوقية تسمح بتسيير مخاطر سيولة ومحاولة تخفيضها.

وفي ضوء ماسبق يمكن صياغة الإشكالية التالية :

مامدى استخدام المعلومة المحاسبية في تسيير مخاطر السيولة البنكية ؟

ويتفرع عن هذا السؤال أسئلة فرعية هي كالتالي :

- هل تساعد القوائم المالية المنشورة في تسيير مخاطر السيولة ؟
- هل تعتمد البنوك في ولاية بسكرة على أدوات قياس مناسبة لمخاطر السيولة ؟
- هل تلتزم البنوك في ولاية بسكرة بالمتطلبات العامة للإفصاح عن مخاطر السيولة ؟

؟



- هل تقوم الجهات المعنية بالرقابة على متابعة مخاطر السيولة في البنوك لولاية بسكرة ؟

فرضيات الدراسة :

- في ضوء الأسئلة الفرعية صيغة فرضيات الدراسة على النحو التالي :
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القوائم المالية وتسيير مخاطر السيولة ؛
 - توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أدوات القياس و تسيير مخاطر السيولة ؛
 - توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الجهات الرقابية وتسيير مخاطر السيولة ؛
 - توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات الإفصاح العام وتسيير مخاطر السيولة .

أهمية الدراسة:

تسهم هذه الدراسة في مدى الاستفادة من استخدام المعلومة المحاسبية في تسيير مخاطر السيولة في البنوك الجزائرية، كما تسعى إلى فتح آفاق جديدة في مجال أهمية المعلومة المحاسبية اتجاه مخاطر السيولة مستقبلا .

منهج الدراسة :

بغية الوصول لأفضل الأساليب والطرق للإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال الرجوع إلى مصدرين من مصادر البيانات وهما :

- المصادر الأولية: وتمثل في استبيان وزع على عينة من مجتمع الدراسة ؛
- المصادر الثانوية: في كافة المراجع والكتب والدوريات وجميع ادبيات الدراسة السابقة التي بحثت في الموضوع .

2. الإطار النظري للدراسة

1.2 مفهوم المعلومة المحاسبية

1.1.1 تعريف المعلومة المحاسبية:

هناك عدة تعاريف للمعلومات المحاسبية منها:

عرفت الجمعية الأمريكية المعلومات المحاسبية بأنها: المعرفة المستقاة من تحليل البيانات التي تتولد من الأنظمة¹؛



كما تعرف: جميع المعلومات التي تخص الأحداث الاقتصادية التي يتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظام المعلومات المحاسبي ثم تقديمها للجهات المستفيدة منها سواء من المؤسسة أو من خارجها²؛

وتعرف أيضا: ناتج نظام المعلومات المحاسبي الذي يتم تغذيته بالبيانات من خلال تسجيلها ومعالجتها وإخراجها في شكل قوائم مالية، تكون الغاية منها بمثابة المحرك للمؤسسة في إدارة مشاريعها³.

من التعريفات السابقة نستنتج أن للمعلومة المحاسبية مجموعة من الأهداف، والتي حددها مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) سنة 1978، وتتمثل هذه الأهداف في⁴:

- تزويد المستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين والأطراف الأخرى بالمعلومات اللازمة لمساعدتهم على اتخاذ مختلف القرارات الاستثمارية والتمويلية وغيرها من القرارات الاقتصادية بحيث تكون هذه المعلومات مفيدة للذين لهم قدرة محدودة على فهمها؛

- توفير معلومات تفيد المستثمرين والدائنين وغيرهم في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية من استثماراتهم في المؤسسة في شكل أرباح موزعة أو فوائد على الأموال المقرضة وتوقيت تلك التدفقات ودرجة المخاطرة المحيطة بها؛

- التزويد بالمعلومات التي تساعد في الحكم على مقدرة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة بكفاءة من أجل التوصل إلى تحقيق أهداف المؤسسة ؛

- تزويد المستخدمين بالمعلومات المفيدة لأغراض التنبؤ والمقارنة وتقييم القوة الارادية للمؤسسة.

2.1.2 خصائص المعلومة المحاسبية:

تعرف خصائص المعلومة المحاسبية بأنها مجموعة التي يجب أن تتميز بها المعلومة المحاسبية الصفات الواجب توفرها، فهي تأخذ بعين الاعتبار جميع المفاهيم التي تتعلق بالمعلومات والتي لا يمكن صياغتها كمياً ولا يمكن تجاهلها⁵، وقد حاولت عدة جهات محاسبية مختصة تحديد ماهية الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية من بينها⁶ :

- دراسة الجمعية الأمريكية للمحاسبة AAA بعنوان بيان حول النظرية الأساسية للمحاسبة عام 1966؛



- البيان رقم 04 الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICA بعنوان المفاهيم الأساسية والمبادئ المحاسبية لمنشآت الأعمال عام 1970؛
- دراسة لجنة ترويلود TRUEBLOOD الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICA بأهداف القوائم المالية عام 1973 .
- ومن أفضل النتائج التي تم التوصل إليها بالاستناد إلى الدراسات السابقة كانت من قبل مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB وذلك حين قام بإصدار بيان رقم (2) بعنوان الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية ،وحصرت هذه النتائج في خاصيتين أساسيتين هما:

✓ **الملائمة:** تعتبر الملائمة المعيار الأصلي لقيمة المعلومات، حيث تتلاءم المعلومات مع الغرض الذي أعدت لأجله، ويمكن الحكم على مدى الملائمة أو عدم ملائمة المعلومات، بكيفية تأثير هذه الأخيرة على سلوك مستخدميها، وهناك عوامل أخرى تؤثر على درجة ملائمة المعلومات، حيث أن تقرير مستوى الملائمة يتوقف في جانب آخر على حدود الإدراك لمتخذ القرار. فالمعلومات الملائمة هي تلك التي ستؤثر على سلوك متخذ القرار وتجعله يعطي قرارا يختلف عن ذلك القرار الذي كان يمكن اتخاذه في حالة غياب هذه المعلومات وقد تختلف ملائمة هذه المعلومات من شخص لآخر، فما هو مناسب لمستفيد معين ليس بالضرورة يكون مناسب لمستفيد آخر⁷.

✓ **الموثوقية:** أي أن تتمتع المعلومة المحاسبية بقدر كاف من الموضوعية وان تعكس الأحداث الاقتصادية التي تمثلها⁸.

ولهذه الخاصية ثلاث خصائص فرعية تتمثل في⁹:

- **صدق المعلومة في تمثيل الظاهرة:** أي تطابق المعلومة المثبتة في التقارير المالية مع ما تمثله من حدث محاسبي بأمانة وعدالة .
- **القابلية للتحقق:** وتعني انه لوتم إعادة القياس المحاسبي لحدث معين من قبل العديد من المحاسبين يتوصلون إلى نفس النتائج بصورة صادقة .
- **الحياد:** تعني خلو المعلومات المحاسبية من التحيز باستخدام اسس وأساليب قياس مدروسة دون الأخذ بعين الاعتبار مصلحة جهة مستفيدة من عملية القياس والإفصاح .



ولقد أوصى مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بضرورة توفير خصائص أخرى في المعلومات لا تقل أهمية عن الخصائص النوعية الرئيسية، وتتمثل هذه الخصائص في :

✓ **الأهمية النسبية:** تعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمون اعتماداً على معلومات المحاسبية، تعتمد الأهمية النسبية على حجم الخطأ المقدّر ضمن الظروف الخاصة التي تؤدي إلى الحذف أو التحريف، وعليه فإن هذه الخاصية هي خاصية أساسية يجب على معلومة محاسبية أن تكون تتصف بها لكي تكون مفيدة¹⁰.

✓ **القابلية للمقارنة:** يقصد بهذه الخاصية تمكن مستخدمي القوائم المالية من تحديد نقاط التشابه والاختلاف الأساسية في الظواهر الاقتصادية طالما أنه لم يتم اختفاء هذه الجوانب باستخدام طرق محاسبية غير مماثلة¹¹.

ويجب أن يكون المستخدمون قادرين على مقارنة القوائم المالية للمؤسسة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء، كما يجب أن يكون بمقدورهم مقارنة القوائم المالية للمؤسسات المختلفة من أجل أن يقيموا مراكزها المالية وأدائها والتغيرات في مركزها المالي وعليه فإن عملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى يجب أن تتم على أساس ثابت في المؤسسة وعبر الزمن وعلى أساس ثابت للمؤسسات المختلفة، ومن أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية وأية تغييرات في هذه السياسات وآثار هذه التغييرات، ويجب أن يكون المستخدمون قادرين على تحديد الاختلافات في تلك السياسات¹².

✓ **الثبات** وتهدف هذه الخاصية إلى تحقيق إمكانية المقارنة عبر الفترات المالية المختلفة نتيجة استخدام نفس المبادئ المحاسبية من فترة لأخرى، أي تعتبر خاصية الثبات متحققة عندما يتم استخدام نفس المعالجة المحاسبية لنفس الحدث وعلى طول الفترات؛ وهذا لا يمنع من تغيير المبادئ أو السياسات المحاسبية إذا كان ذلك أفضل وأكثر نفعاً، ولكن بشرط وجود ما يبرر هذا التغيير والإفصاح عن ذلك ويجب توضيح سبب تفضيل الأسلوب الجديد والإفصاح عن طبيعة وأثر التغيير في فترة حدوثه وكذلك أثره المتراكم على الفترات السابقة، وعلى مدقق الحسابات إيضاح ذلك في فقرة من تقريره مع الرجوع إلى الملاحظة الواردة في القوائم المالية. وتبرز أهمية هذه الصفة من أن أحد الأهداف الأساسية



للمحاسبة هو عرض إبلاغ مالي وعلى أساس مقارن، كون الأرقام المحاسبية المفردة ذات محتوى معلوماتي منخفض ونادراً ما تكون ذات صبغة إخبارية، وعند مقارنتها مع أرقام أخرى مثل أرقام الإبلاغ المالي للسنوات السابقة للمنشأة نفسها، فإن هذه الأرقام المقارنة تصبح أكثر فائدة للعديد من الأمور¹³.

2.2 تسيير مخاطر السيولة البنكية

1.2.2 مفهوم تسيير مخاطر السيولة البنكية:

تتعدد المخاطر البنكية بتعدد المصادر وهذا راجع لعدة عوامل داخلية خاصة بالبنك وعوامل خارجية تحيط به، وتعرف المخاطر بأنها : ظواهر وأحداث تهدد انجاز الأهداف وتؤثر سلباً على استمرارية المؤسسة. وتواجه المؤسسات البنكية أنواعاً خاصة من المخاطر نظراً لطبيعة نشاطها¹⁴.

أما مخاطر السيولة تعرف بأنها :تعرض البنك لصعوبات في جمع الأموال وعدم قدرته في إدارة النفقات أو التغيرات الحاصلة في مصادر التمويل إضافة لصعوبة في تمويل الزيادة في الموجودات دون الاضطرار إلى تسييل موجوداته بأسعار غير عادلة¹⁵، أما تسيير مخاطر السيولة البنكية فعرفت بأنها :المواءمة بين الاحتياطات المالية في الأجل المتوسط والطويل وبين التوظيف في الأصول المختلفة، مما يستلزم دراسة طبيعة الودائع في البنك ونمطها من ناحية وتكلفة الحصول عليها والعائد المحقق من استخدام هذه الودائع في التوظيفات الأخرى ومدى كفاية هذا العائد لمقابلة تكلفة الودائع من ناحية وتحقيق فائض للتوزيع من ناحية أخرى¹⁶.

من التعريف السابقة نستنتج أن لمخاطر السيولة مجموعة من الأسباب تتمثل

في¹⁷:

- عدم التوازن بين نمو التزامات المؤسسة وأعباء خدماتها؛
- ضعف تخطيط السيولة مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث أجال الاستحقاق
- سوء توزيع الأصول على الاستعمالات ذات درجات متفاوتة مما يؤدي إلى صعوبة التحويل لأرصدة السائلة ؛
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى فعلية؛
- الأزمات الحادة التي تنشأ في أسواق المال.



2.2.2 لجنة بازل ومخاطر السيولة في البنوك:

شكلت لجنة بازل عام 1974م وكانت رد فعل للتوسع الشديد في سوق العملات الأوروبية نتيجة للتصاعد الكبير في حجم السيولة الدولية في آخر الستينات من القرن العشرين قامت مجموعة من الدول الصناعية بعقد مجموعة من الاجتماعات في مدينة بازل في سويسرا في مقر بنك التسويات الدولية السويسري ومن هنا أتى اسمها الذي هو (the Basel committee on banking regulation and supervisory practices) وأصبح بموجبها مكتب المعلومات الائتمانية ضرورة حتمية يقوم بعمل التصنيف الائتماني للمدينين ولطالبی الائتمان وسيكون هذا التصنيف هو المعيار الذي بموجبه يتم منح الائتمان أو منعه¹⁸، وفي سنة 2008 أصدرت لجنة بازل نشرة بعنوان " عوامل إدارة مخاطر السيولة الفعالة والإشراف عليها " ،تضمنت هذه النشرة عدة فقرات تمثل أساسا لتسيير مخاطر السيولة والتي تلزم البنوك الاستعانة بهذه الفقرات لتسيير مخاطر السيولة وتتمثل في¹⁹:

- على إدارة البنك أن توفر تدابير رصينة لتحديد وقياس ومتابعة ومراقبة مخاطر السيولة ،ويجب أن تتضمن هذه الإجراءات إطار عمل شامل للتنبؤ بالتدفقات النقدية التي تتولد من موجودات ومطلوبات المصرف ومن البنود خارج الميزانية خلال فترات زمنية مستقبلية محددة ؛

- على البنك متابعة ومراقبة تعرضه لمخاطر السيولة والاحتياطات التمويلية بين المؤسسات أو الوحدات القانونية التابعة له أو نشاطاته المختلفة وبمختلف العملات أخذا بعين الاعتبار القيود القانونية والتنظيمية والتشغيلية التي قد تحد من تحول السيولة من وحدة إلى أخرى ؛

- على البنك أن يدير بفعالية وضع السيولة ومخاطرها لديه خلال نفس اليوم لمواجهة الدفعات والتسويات النقدية سواء خلال الفترات الطبيعية أو خلال فترات الأزمات

- على البنك إدارة أوضاع الموجودات بفعالية وعليه أن يميز بين الموجودات المقيدة والموجودات الغير مقيدة،وعليه مراقبة ظروف وقانونية الضمانات وإمكانية التنفيذ عليه ؛

- على البنك تنفيذ اختبارات الظروف الضاغطة بشكل دوري على مختلف مصادر التمويل قصيرة الأجل والموارد المولدة للسيولة وعلى البنك استخدام نتائج هذه الاختبارات



لتعديل استراتيجيات وسياسات ومواقف السيولة لديه وتطوير خطط طوارئ فعالة لتسيير مخاطر السيولة ؛

- على البنك اعتماد خطة طوارئ رسمية للتمويل وإدارة السيولة تحدد بوضوح استراتيجيات توفير السيولة في ظل ظروف الأزمات ؛

- على البنك أن يحتفظ بهامش أمان يتكون من موجودات عالية السيولة وغير مقيدة تمثل هامش أمان ضد مخاطر السيولة في حالة الظروف الضاغطة ؛

- على البنك الإفصاح العام وبشكل دوري لذوي المصالح في السوق ليمكنهم من الحكم على فعالية تسيير المخاطر ووضع السيولة في البنك ؛

- على هيئات الرقابة التدخل والطلب من البنوك اعتماد اجراءات فعالة ومحددة زمنيا لتحديد نقاط الضعف في عمليات تسيير مخاطر السيولة ووضع السيولة في البنك .

3 الإطار العملي للدراسة

1.3 عينة وأدوات وأسلوب الدراسة:

1.1.3 عينة الدراسة: تم إجراء الدراسة على مجموعة من البنوك لولاية بسكرة تمثلت في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، بنك الخليج ، بنك البركة، حيث بلغ عدد أفراد العينة 50 فردا، وزعت عليهم بطريقة عشوائية، استرد منها 48 استمارة منها 03 غير صالحة للمعالجة.

2.1.3 أداة الدراسة: قامت الباحثتين باستخدام استبيان يتكون من جزئين أساسيين، خصص الجزء الأول للمجيب على الاستبيان ومعلوماته الشخصية، أما الجزء الثاني فقد خصص للفرضيات المطروحة وقد قسم بدوره إلى أربعة محاور أساسية والتي تحوي بدورها على عدة فقرات فرعية :

المحور الأول: تأثير القوائم المالية على تسيير مخاطر السيولة البنكية .يتكون من 07 فقرات ؛

المحور الثاني: تأثير الطوابط وأدوات القياس على تسيير مخاطر السيولة البنكية. ويتكون من 10 فقرات ؛

المحور الثالث: تأثير الإفصاح المحاسبي على تسيير مخاطر السيولة البنكية .ويتكون من 07 فقرات ؛

المحور الرابع: تأثير الجهات الرقابية على تسيير مخاطر السيولة البنكية .ويتكون من 11فقرة .

وللإشارة استعملنا مقياس ليكارت الخماسي في الترميز حول إجابات أفراد العينة عن الأسئلة والجدول التالي يوضح هذا المقياس :

الجدول 1: يوضح ترقيم عملية ترميز خيارات الإجابة

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الترميز	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على جدول ليكارت الخماسي

3.1.3 صدق الاستمارة: قد تم التحقق من صدق الاستبانة من خلال عرضها على مجموعة من الأساتذة متخصصين في المجال ولهم خبرة طويلة ،حيث طلب منهم إبداء الرأي حول فقرات الاستبيان وذلك بحذف وتعديل واقتراح فقرات جديدة ومناسبة لموضوع الدراسة .

4.1.3 ثبات الاستمارة : استخدم الباحثين طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة وكانت النتائج كما يلي:

الجدول (2): معاملات الصدق والثبات

المجال	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
م1	7	0.862
م2	10	0.872
م3	7	0.867
م4	11	0.885
المجالات معا	35	0.850

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات spss

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لكل مجال من مجالات الاستبانة حيث تتراوح بين (0.865,0.885) ،كما نلاحظ أن معامل الثبات الكي بلغ (0.850) وهو مرتفع مما يدل على تميز الاستبانة بالصدق والثبات .مما يجعلنا على ثقة بصلاحياتها لتحليل النتائج والإجابة على كافة تساؤلات البحث واختبار الفرضيات.

5.1.3 المعالجة الإحصائية المستخدمة في الدراسة: تم تفريغ وتحليل الاستبيان من خلال برنامج التحليل الإحصائي (Statistique Package For Social Science) و الذي يرمز له بالرمز (SPSS)

اختبار التوزيع الطبيعي

تم استخدام معامل الالتواء ومعامل التفلطح لاختبار ما إذا كانت البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي.

الجدول 3: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

معامل التفلطح	معامل الالتواء	المجال
2.002	0.480	م1
3.602	1.196	م2
0.630	0.379	م3
5.681	1.524	م4

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات spss

من الجدول نلاحظ أن معامل الالتواء لكل محور من محاور الاستبيان أقل من 3، ومعامل التفلطح أقل من 20 إذن البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي، وبالتالي فإن توزيع البيانات لهذه المجالات يتبع التوزيع الطبيعي، حيث سيتم استخدام الاختبارات المعملية للإجابة على فرضيات الدراسة، حيث تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية :

- التكرار والنسب لمعرفة إجابات أفراد العينة وتحليلها ؛
- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعرفة اتجاهات وميول آراء أفراد العينة حول كل الأسئلة المطروحة؛
- اختبار ستيودنت أو ما يعرف أيضا بـ (T-test)، وذلك بغرض تعميم الدراسة على المجتمع.

2.3 تحليل نتائج الدراسة

1.2.3 وصف خصائص عينة الدراسة:

1.1.2.3 الجنس:

الجدول 4: توزيع العينة حسب الجنس

الجنس	ذكر (1)	أنثى (2)	المجموع
التكرارات	28	17	45
النسبة %	62.2	37.8	100

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات spss

من خلال الجدول نلاحظ أن أغلب أفراد العينة ذكور بنسبة 62.2 % ويمكن إرجاع ذلك إلى قدرة الذكور على تحمل العمل داخل البنك أكثر من الإناث.

2.1.2.3 العمر:

الجدول 5: توزيع العينة حسب العمر

العمر	أقل من 30 سنة	من 31 إلى 40 سنة	من 41 إلى 50 سنة	أكثر من 51 سنة	المجموع
التكرار	8	20	12	05	45
النسبة %	17.8	44.4	26.7	11.1	100

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات spss

نلاحظ من خلال الجدول أن أغلب أفراد العينة تتراوح أعمارهم بين 31 و 40 سنة بنسبة 44.4%، تليها الفئة العمرية 41 إلى 50 سنة بنسبة 26.7%، بعدها يأتي العمال الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة بنسبة 17.8% وأخيرا تأتي فئة العمال الذين تزيد أعمارهم عن 51 سنة بنسبة 11.1%.

3.1.2.3 المؤهل العلمي:

الجدول 6: توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي (الشهادة)	بكالوريا فأقل	ليسانس	ماجستير	المجموع
التكرار	15	28	02	45
النسبة %	33.3	62.2	4.4	100

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات spss

من الجدول نلاحظ أن أغلب أفراد العينة متحصليين على شهادة ليسانس بنسبة 62.2% مما يدل على قدرة استيعاب فقرات الاستبيان، تليها فئة الأشخاص الذين لديهم مؤهل علمي بكالوريا فأقل بنسبة 33.3%، أخيرا تأتي فئة الأشخاص المتحصليين على شهادة الماجستير بنسبة 4.4% مما يدل على أن البنوك لديها الأفراد الذين يدرسون دراسات عليا.

4.1.2.3 سنوات الخبرة:

الجدول 7: توزيع العينة حسب سنوات الخبرة

الخبرة	أقل من 5 سنوات	من 5 إلى 10 سنوات	من 10 إلى أقل 15 سنة	أكثر من 15 سنة	المجموع
التكرار	10	09	14	12	05
النسبة %	22.2	20	31.1	26.7	100

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات spss

من خلال الجدول نلاحظ أن أغلب أفراد العينة لديهم خبرة تتراوح من 10 إلى 15 سنة بنسبة 31.1%، تليها الأشخاص الذين لديهم خبرة أكثر من 15 سنة بنسبة 26.7%، ثم تأتي نسبة 22.2% تخص الأشخاص الذين لديهم خبرة أقل من 05 سنوات، وأخيرا تأتي فئة الأشخاص الذين لديهم خبرة من 05 إلى أقل من 10 سنوات بنسبة 20%. من خلال هذه النتائج يظهر لنا أن أفراد العينة يملكون الخبرة الكافية التي تمكنهم من الاجابة على الأسئلة بشفافية وموضوعية.

5.1.2.3 المركز الوظيفي:

الجدول 8: توزيع العينة حسب المركز الوظيفي

المركز الوظيفي	مدير البنك / الفرع	نائب مدير البنك / الفرع	رئيس قسم	مراقب	أخرى	المجموع
التكرار	4	5	20	10	6	45
النسبة %	8.9	11.11	44.45	22.2	3.33	100

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أغلب أفراد العينة يشغلون رئيس قسم بنسبة 44.45%، تليها فئة الأشخاص الذين يشغلون منصب مراقب بنسبة 22.22%، ثم تأتي فئة الأشخاص الذين يشغلون وظائف أخرى حيث تتمثل هذه الوظائف في محاسب، مسير إداري، موظف قروض، أمين الصندوق بنسبة 13.33%، تليها فئة الأشخاص الذين مركزهم الوظيفي نائب مدير بنك / الفرع بنسبة 11.11% ثم تأتي فئة الأشخاص الذين مركزهم الوظيفي مدير البنك / الفرع بنسبة 8.9%. من خلال هذه النتائج نلاحظ أن أفراد العينة من ذوي الخبرة والاختصاص حيث أن مستواهم الوظيفي استيعاب الأسئلة المطروحة

2.2.3. تحليل نتائج الفرضيات يمكنهم الفرعية

1.2.2.3 تحليل فقرات المحور الأول

الجدول 9: تحليل فقرات المحور الاول " تأثير القوائم المالية على تسيير مخاطر

السيولة البنكية"

الترتيب	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	مستوى المعنوية
1	تعتمد البنوك على القوائم	1.	0.8	15.	0.



0000	619	21	91	المالية في تسيير مخاطر السيولة	
0.	21.	0.5	1.	تستخدم البنوك القوائم المالية	2
0000	500	96	91	في التعرف على نسب السيولة وبالتالي الوقوف على المخاطر	
0.	17.	0.7	1.	تعتمد الإدارة على القوائم	3
0000	000	45	89	المالية عند تقييم وضع السيولة	
0.	23.	0.5	1.	تساهم القوائم المالية المنشورة	4
0000	330	62	96	في تحقيق درجة عالية من الدقة والموثوقية من قبل المستخدمين	
0.	18.	0.7	2.	يتم استخدام القوائم المالية في	5
0000	772	23	02	التنبؤ بمخاطر السيولة	
0.	27.	0.4	2.	تعتبر القوائم المالية أداة	6
000	983	95	07	مساعدة على قياس السيولة	
0.	20.	0.6	1.	تساعد المعلومة المحاسبية في	7
0000	726	57	98	الكشف عن نقاط القوة والضعف في تسيير مخاطر السيولة	
0.	26.	0.4	1.	المجموع	
0000	726	9243	9619		

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات spss

تشير بيانات الجدول رقم (09) وفقا لآراء العينة المشمولة بالدراسة إلى ما يلي:

- الوسط الحسابي للفقرة الأولى بلغ 1.91 بانحراف معياري 0.821، وبما أن المتوسط الحسابي ينتمي إلى المجال [1.80 2.60] والانحراف المعياري أقل من واحد فهذا دليل على أن البنوك تعتمد على القوائم المالية في تسيير مخاطر السيولة.

- بلغ المتوسط الحسابي للفقرة الثانية 1.91 بانحراف معياري 0.596، وبما أن المتوسط الحسابي ينتمي إلى المجال [1.80 2.60] والانحراف المعياري أقل من واحد فهذا يؤكد على أن البنوك تستخدم القوائم المالية في التعرف على نسب السيولة وبالتالي الوقوف على المخاطر.

- الوسط الحسابي للفقرة الثالثة بلغ 1.89 أما الانحراف المعياري فبلغ 0.745، بما أن المتوسط الحسابي ينتمي إلى المجال [1.80 2.60] والانحراف المعياري أقل من الواحد هذا يدل على أن إدارة تعتمد على القوائم المالية في تقييم وضع السيولة.

- الوسط الحسابي للفقرة الرابعة بلغ 1.96 بالانحراف المعياري 0.562، ولأن المتوسط الحسابي ينتمي إلى المجال [1.80 2.60] والانحراف المعياري أقل من الواحد ، فهذا يؤكد على مساهمة القوائم المالية المنشورة في تحقيق درجة عالية من الدقة والموثوقية من قبل المستخدمين.

- بلغ المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة 2.02 بانحراف معياري 0.723 ، وبما أن المتوسط الحسابي ينتمي إلى المجال [1.80 2.60] والانحراف المعياري أقل من الواحد فهذا يؤكد على انه يتم استخدام القوائم المالية في التنبؤ بمخاطر السيولة .

- المتوسط الحسابي للفقرة السادسة بلغ 2.07 أما الانحراف المعياري قدر ب 0.495، وبما ان المتوسط الحسابي ينتمي الى المجال [1.80 2.6] والانحراف المعياري أقل من الواحد ، يؤكد ذلك على القوائم المالية تعتبر أداة مساعدة على قياس السيولة .

- المتوسط الحسابي للفقرة السابعة بلغ 1.98 ، أما الانحراف المعياري فقدر ب 0.657 ، وبما أن المتوسط الحسابي ينتمي إلى المجال [1.80 2.60] والانحراف المعياري اقل من الواحد فهذا يؤكد على أن القوائم المالية تساعد في الكشف عن نقاط القوة والضعف في تسيير مخاطر السيولة .

وبصفة عامة بلغ المتوسط الحسابي لجميع الفقرات المحور الأول 1.9619 والانحراف المعياري أقل من الواحد وقيمة T المحسوبة بلغت 26.726 وهي أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي 2.01 وبلغ مستوى المعنوية 0.000 وأقل من 0.05 من يدل على قبول فرضية المحور الأول "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للقوائم المالية على تسيير مخاطر السيولة في البنوك لولاية بسكرة عند مستوى دلالة 0.05"

2.2.2.3 تحليل فقرات المحور الثاني:

الجدول رقم (10) :تحليل فقرات المحور الثاني "تأثير الضوابط و أدوات القياس

على تسيير مخاطر السيولة البنكية "

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	لانحرف المعياري	قيمة T	المعنوية
0	تقوم البنوك بإعداد نسب مالية	1.	0.7	17.	0.
1	لتعرف على ربحيتها ومركزها المالي	91	33	489	000
0	تعتمد البنوك على قائمة التدفقات النقدية في قياس أدائها والتعرف على السيولة المتوفرة لديها	2.	0.6	22.	0.
2		04	01	806	000



0.	23.	0.5	2.	تلعب مؤشرات مالية دورا في تقييم حجم السيولة	0
000	904	80	07		3
0.	17.	0.8	2.	أدوات القياس المستخدمة تتميز بالدقة والشفافية لتسيير مخاطر السيولة	0
000	541	50	22		4
0.	18.	0.7	2.	تقوم البنوك بدراسة تحليل النسب الخاصة لتطورات رأسمال العامل والسيولة لديها	0
000	201	86	13		5
0.	18.	0.7	2.	يتم استغلال الفائض في السيولة في المشاريع الاستثمارية	0
000	770	86	20		6
0.	19.	0.7	2.	تقوم البنوك بعمل دراسة تحليلية لنسب تطور السيولة وقدرتها على تحقيق التوازن بين مصادر الأموال واستخداماتها	0
000	547	47	18		7
0.	21.	0.6	2.	يتم الاعتماد على قائمة التدفق النقدي في التنبؤ بحركة السيولة والوفاء بالالتزامات	0
000	362	84	18		8
0	2	0.	2	تساعد المؤشرات المالية المستخدمة في تحديد قيمة العجز أو الفائض من سيولة البنك	0
.000	1.261	684	.20		9
0.	18.	0.7	2.	تسعى البنوك إلى استخدام أساليب مالية وإدارية متطورة أخرى لتخطيط السيولة	1
000	155	96	16		0
0.	27.	0.4	2.	المجموع	
000	03	9755	1289		

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات spss

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ ما يلي :

- من خلال الفقرة الأولى نلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ 1.91 أما الانحراف المعياري فبلغ 0.733 ، وبما أن المتوسط الحسابي ينتمي للمجال [1.80 2.6] والانحراف المعياري أقل من الواحد هذا يؤكد على أن البنوك تقوم بإعداد نسب مالية للتعرف على ربحيتها ومركزها المالي.

- من خلال الفقرة الثانية نلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ 2.04 وانحراف معياري بلغ 0.601 ، وبما أن المتوسط الحسابي ينتمي إلى المجال [1.80 2.6] و



الانحراف المعياري أقل من الواحد هذا يعني أن البنوك تعتمد على قائمة التدفقات النقدية في قياس أداؤها والتعرف على السيولة المتوفرة لديها.

- من خلال الفقرة الثالثة نلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ 2.07 وانحراف معياري بلغ 0.580 ، وبما أن المتوسط الحسابي ينتمي إلى المجال [1.80 2.6] والانحراف المعياري أقل من الواحد فهذا يدل على موافقة أفراد العينة أن مؤشرات مالية تلعب دورا في تقييم حجم السيولة .

- من خلال الفقرة الرابعة نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 2.22 وانحراف معياري يساوي 0.850 ، ولأن المتوسط الحسابي ينتمي للمجال [1.80 2.6] والانحراف المعياري أقل من الواحد فهذا يدل على موافقة أفراد العينة على أن أدوات القياس المستخدمة تتميز بالدقة والشفافية لتسيير مخاطر السيولة .

- من خلال الفقرة الخامسة نلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ 2.13 بانحراف معياري يساوي 0.786 ، وبما أن المتوسط الحسابي ينتمي للمجال [1.80 2.6] والانحراف المعياري أقل من الواحد فهذا يدل على موافقة أفراد العينة على أن البنوك تقوم بدراسة تحليل النسب الخاصة لتطورات رأسمال العامل والسيولة لديها.

- من خلال الفقرة السادسة نلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ 2.20 وانحراف معياري يساوي 0.786 ، وبما أن المتوسط الحسابي ينتمي إلى المجال [1.80 2.6] وقيمة الانحراف المعياري أقل من الواحد مما يدل على أن اتجاه أفراد العينة نحو الموافقة على أنه يتم استغلال الفائض في السيولة في المشاريع الاستثمارية .

- من خلال الفقرة السابعة نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 2.18 وانحراف معياري 0.747 ، وبما أن المتوسط الحسابي ينتمي للمجال [1.80 2.6] وقيمة الانحراف أقل من الواحد مما يدل على اتجاه أفراد العينة نحو الموافقة على أن البنوك تقوم بعمل دراسة تحليلية لنسب تطور السيولة وقدرتها على تحقيق التوازن بين مصادر الأموال واستخداماتها.

- من خلال الفقرة الثامنة نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 2.18 وانحراف معياري يساوي 0.684 ، وبما أن المتوسط الحسابي ينتمي للمجال [1.80 2.6] وقيمة الانحراف المعياري أقل من الواحد مما يدل على موافقة أفراد العينة على أنه يتم الاعتماد على قائمة التدفق النقدي في التنبؤ بحركة السيولة والوفاء بالالتزامات .

- من خلال الفقرة التاسعة نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 2.20 وانحراف معياري يساوي 0.684 ، وبما أن المتوسط الحسابي ينتمي للمجال [1.80 2.6] وقيمة الانحراف أقل من الواحد مما يؤكد دراجة موافقة أفراد العينة على انه تساعد المؤشرات المالية المستخدمة في تحديد قيمة العجز أو الفائض من سيولة البنك .

- من خلال الفقرة رقم عشرة نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 2.16 وانحراف معياري يساوي 0.796 ، وبما أن المتوسط الحسابي ينتمي للمجال [2.61.80] مما يؤكد على موافقة أفراد العينة على أن البنوك تسعى إلى استخدام أساليب مالية وإدارية متطورة أخرى لتخطيط السيولة .

وبصفة عامة بلغ المتوسط الحسابي للمجموع فقرات المحور الثاني 2.1289 وانحراف معياري 0.49755 ولقد بلغت قيمة T المحسوبة 28.703 عند مستوى معنوية 0.05 وهذا يعني قبول فرضية المحور الثاني "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للضوابط وأدوات القياس على تسيير مخاطر السيولة البنكية عند مستوى دلالة 0.05".

3.2.2.3 تحليل فقرات المحور الثالث

الجدول 11: تحليل فقرات المحور الثالث " تأثير الإفصاح المحاسبي على تسيير

مخاطر السيولة البنكية"

الرقم	العبرة	المتوسط الحسابي	لانحر ف المعياري	قيمة T	المعنوية
0	يساعد الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية في تخفيض درجة مخاطر السيولة	1.9	0.72	18.	0.
1		8	3	359	000
0	يلعب الإفصاح المحاسبي دورا أساسيا في تزويد جميع مستخدمي معلومات عن وضع سيولة البنك	2.0	0.70	19.	0.
2		4	6	435	000
0	يقوم البنك بالإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وبشكل دوري من أجل الحكم على فعالية تسيير مخاطر السيولة لديه	2.3	0.73	21.	0.
3		1	3	149	000
0	يؤدي الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية إلى زيادة الثقة بين البنك وعملائه	2.1	0.69	20.	0.
4		3	4	617	000
0	يتم عرض القوائم المالية وفقا	2.1	0.70	20.	0.



000	491	6	6	لمبادئ النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية	5
0.	17.	0.79	2.0	يقوم البنك بالإفصاح عن طرق قياس العمليات المصرفية وأثرها على السيولة	0
000	219	6	4		6
0.	18.	0.82	2.2	يتم تبليغ الجهات الرقابية والإفصاح في حالة تعرض البنك لأوضاع مالية سيئة من ناحية السيولة	0
000	121	3	2		7
0.	25.	0.55	2.1	المجموع	
000	819	263	270		

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات spss

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ ماييلي :

- من الفقرة الأولى نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 1.98 وانحراف يساوي 0.723 ، وبما أن المتوسط الحسابي ينتمي للمجال [2.6 1.80] والانحراف المعياري أقل من الواحد هذا يعني موافقة أفراد العينة على أن الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية يساعد في تخفيض درجة مخاطر السيولة .

- من خلال الفقرة الثانية نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 2.04 وانحراف معياري يساوي 0.706 ، ومن الملاحظ أن المتوسط الحسابي ينتمي للمجال [2.6 1.80] والانحراف المعياري اقل من الواحد مما يدل على موافقة أفراد العينة على أن الإفصاح المحاسبي يلعب دورا أساسيا في تزويد جميع مستخدمي المعلومات عن وضع سيولة البنك .

- من خلال الفقرة الثالثة نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 2.31 وانحراف معياري يساوي 0.733 ، وبما أن المتوسط الحسابي ينتمي للمجال [2.6 1.80] والانحراف المعياري أقل من الواحد مما يدل على موافقة أفراد العينة على أن البنك يقوم بالإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وبشكل دوري من أجل الحكم على فعالية تسيير مخاطر السيولة لديه.

- من خلال الفقرة الرابعة نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 2.13 وانحراف معياري يساوي 0.694 ، وبما أن المتوسط الحسابي ينتمي للمجال [2.6 1.80] والانحراف المعياري اقل من الواحد هذا يعني موافقة أفراد العينة على أن الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية إلى يؤدي إلى زيادة الثقة بين البنك وعملائه .



- من خلال الفقرة الخامسة نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 2.16 والانحراف المعياري يساوي 0.706، لأن المتوسط الحسابي ينتمي للمجال [2.6 1.80] والانحراف المعياري أقل من الواحد، هذا يؤكد موافقة أفراد العينة على أنه يتم عرض القوائم المالية وفقا لمبادئ النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية .

- من خلال الفقرة السادسة نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 2.04 والانحراف المعياري يساوي 0.796، وبما أن المتوسط الحسابي ينتمي للمجال [2.61.80] والانحراف المعياري أقل من الواحد، مما يدل على موافقة أفراد العينة على أن البنك يقوم بالإفصاح عن طريق قياس العمليات المصرفية وأثرها على السيولة.

- من خلال الفقرة السابعة نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 2.22 وانحراف معياري يساوي 0.823 ، وبما أن المتوسط الحسابي ينتمي للمجال [2.6 1.80] والانحراف المعياري أقل من الواحد مما يعني موافقة أفراد العينة على أنه يتم تبليغ الجهات الرقابية والإفصاح في حالة تعرض البنك لأوضاع مالية سيئة من ناحية السيولة.

وبصفة عامة بلغ المتوسط الحسابي لمجموع فقرات المحور الثالث 2.1270 وانحراف معياري 0.5563، ولقد بلغت قيمة T المحسوبة 25.819 وهي أكبر من قيمة T الجدولية 2.01 عند مستوى المعنوية 0.05 وهذا يعني قبول الفرضية الثالثة "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي على تسيير مخاطر السيولة البنكية "

3.2.2.3 تحليل فقرات المحور الرابع

الجدول 12: تحليل فقرات المحور الرابع " تأثير الجهات الرقابية على تسيير مخاطر

السيولة البنكية":

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	لانحراف المعياري	قيمة T	مستوى المعنوية
01	تقوم الإدارة العليا للبنك بمتابعة التقارير والحركة بشكل يومي بالنسبة للسيولة	1.78	0.704	16.961	0.000
02	يؤثر البنك نظاما رقابيا جيد على حركة السيولة	1.98	0.621	21.358	0.000



0.000	19.901	0.673	1.96	تقوم السلطة النقدية بمتابعة حركة السيولة بشكل دوري	03
0.000	19.915	0.614	1.82	تعتبر مهنة الرقابة الداخلية للبنك عند قياس ومتابعة السيولة	04
0.000	21.144	0.712	2.24	تعتبر التقارير الناتجة عن الرقابة الداخلية أداة جيدة لاتخاذ القرار بخصوص السيولة	05
0.000	17.324	0.783	2.02	تعتبر الرقابة الداخلية وسيلة مهمة في ضبط مخاطر السيولة	06
0.000	16.174	0.793	1.91	تساعد الرقابة على متابعة العناصر والعمليات المالية المرتبطة بتقييم مخاطر السيولة	07
0.000	18.770	0.786	2.20	تقوم السلطة النقدية بتقديم دعم للبنوك عند تعرضها لازمة السيولة	08
0.000	18.017	0.720	1.93	يتم متابعة حركة الموجودات والمطلوبات والاحتفاظ بالسيولة الكافية في جميع الأوقات	09
0.000	17.245	0.726	1.87	تساعد الرقابة في الكشف المبكر عن مخاطر السيولة	10

لدى البنك					
11	يتم التنسيق والتعاون بين مدراء الإدارات المختلفة ودائرة الرقابة الداخلية من اجل دراسة مشاكل متعلقة بمخاطر السيولة	2.04	0.767	17.872	0.000
المجموع		1.9778	0.49153	26.9921	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات spss

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ ما يلي :

- من خلال الفقرة الأولى نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 1.78 وانحراف معياري يساوي 0.74 ، وبما أن المتوسط الحسابي ينتمي للمجال [1.80 2.60] والانحراف المعياري أقل من الواحد مما يدل على موافقة أفراد العينة على أن الإدارة العليا للبنك تقوم بمتابعة التقارير والحركة بشكل يومي بالنسبة للسيولة.

- من خلال الفقرة الثانية نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 1.98 والانحراف المعياري يساوي 0.621 ، ولأن المتوسط الحسابي ينتمي للمجال [1.80 2.60] والمتوسط الحسابي أقل من الواحد مما يؤكد على موافقة أفراد العينة على أن البنك يوفر نظاما رقابيا جيد على حركة السيولة .

- من خلال الفقرة الثالثة نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 1.96 وانحراف معياري يساوي 0.673 ، وبما أن المتوسط الحسابي ينتمي للمجال [1.80 2.60] والانحراف المعياري أقل من واحد مما يؤكد موافقة أفراد العينة على أنه من الضروري على السلطة النقدية بمتابعة حركة السيولة بشكل دوري .

- من خلال الفقرة الرابعة نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 1.82 والانحراف المعياري يساوي 0.614 ، بما أن المتوسط ينتمي للمجال [1.80 2.60] والانحراف المعياري أقل من واحد يعني ذلك موافقة افراد العينة على أن مهنة الرقابة للبنك تتصف بالمهنية والحيادية عند قياس ومتابعة عنصر السيولة .



- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة يساوي 2.24 أما الانحراف المعياري يساوي 0.712 ، وبما أن المتوسط الحسابي ينتمي للمجال [1.80 2.60] والانحراف المعياري أقل من الواحد هذا يعني موافقة أفراد العينة على أن التقارير الناتجة عن الرقابة الداخلية أداة جيدة لاتخاذ القرار بخصوص السيولة .

- المتوسط الحسابي للفقرة السادسة يساوي 2.02 أما الانحراف المعياري يساوي 0.783 ، وبما أن المتوسط الحسابي ينتمي للمجال [1.80 2.60] والانحراف المعياري اقل من الواحد ، هذا يعني موافقة أفراد العينة على أن الرقابة الداخلية تعتبر وسيلة مهمة في ضبط مخاطر السيولة .

- المتوسط الحسابي للفقرة السابعة يساوي 1.91 أما الانحراف المعياري يساوي 0.793 ، وبما أن المتوسط الحسابي ينتمي للمجال [1.80 2.60] والانحراف المعياري اقل من الواحد مما يدل على موافقة أفراد العينة على أن الرقابة تساعد على متابعة العناصر والعمليات المالية المرتبطة بتقييم مخاطر السيولة .

- المتوسط الحسابي للفقرة الثامنة بلغ 2.20 بانحراف معياري يساوي 0.786 ، وبما أن المتوسط الحسابي ينتمي للمجال [1.80 2.60] والانحراف أقل من الواحد ، يعني ذلك موافقة أفراد العينة على أن السلطة النقدية هي التي تقوم بتقديم دعم للبنوك عند تعرضها لأزمة السيولة .

- المتوسط الحسابي للفقرة التاسعة بلغ 1.93 وانحراف معياري يساوي 0.720 ، وبما أن المتوسط الحسابي محصور في المجال [1.80 2.60] والانحراف المعياري أقل من الواحد مما يؤكد توجه أفراد العينة نحو الموافقة على أنه يتم متابعة حركة الموجودات والمطلوبات والاحتفاظ بالسيولة الكافية في جميع الأوقات .

- المتوسط الحسابي للفقرة العاشرة يساوي 1.87 وانحراف معياري يساوي 0.726 ، وبما أن المتوسط الحسابي محصور بين [1.80 2.60] والانحراف أقل من واحد مما يؤكد على موافقة أفراد العينة على أن عملية الرقابة تساعد في الكشف المبكر عن مخاطر السيولة لدى البنك .

- المتوسط الحسابي للفقرة الحادي عشر يساوي 2.04 بانحراف معياري يساوي 0.767 ، وبما أن المتوسط الحسابي محصور بين [1.80 2.60] والانحراف المعياري أقل من الواحد مما يؤكد على موافقة أفراد العينة على أنه يتم التنسيق والتعاون بين مدراء



الإدارات المختلفة ودائرة الرقابة الداخلية من أجل دراسة مشاكل متعلقة بمخاطر السيولة فراد العينة .

وبصفة عامة بلغ المتوسط الحسابي لمجموع فقرات المحور الرابع 1.9778 وانحراف معياري 0.49153 وبلغت قيمة T المحسوبة 26.992 وهي أكبر من T الجدولية 2.01 عند مستوى المعنوية 0.05 مما يعني قبول فرضية المحور الرابع "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للجهات الرقابية على تسيير مخاطر السيولة البنكية عند مستوى دلالة 0.05".

4. خاتمة

انطلاقا من طريقة المعالجة التي اعتمدها والتي جمعت بين الدراسة النظرية والدراسة العملية، توصلت الباحثين أثناء اختبار الفرضيات إلى مجموعة من النتائج والخروج بمجموعة من التوصيات، نوجزها فيما يلي:

1.4 النتائج :

- تساعد المعلومات المحاسبية المنشورة بالقوائم المالية على تحقيق درجة عالية من الدقة والموثوقية، وبالتالي توفير معلومات تساعد مختلف المستخدمين على اتخاذ القرار ؛
- تستخدم البنوك الجزائية القوائم المالية في التعرف على نسب السيولة وبالتالي الوقوف على المخاطر التي تتعرض لها ؛
- تقوم الإدارة العليا بمراقبة ومتابعة التقارير اليومية وبشكل دوري، هذا النظام يستند إلى نظام رقابي جيد لحركة السيولة لدى البنك ؛
- يقتصر الإفصاح المحاسبي على تزويد فئات معينة من مستخدمي القوائم المالية بمعلومات عن وضع السيولة في البنك حيث أبدى أفراد العينة موافقتهم على ذلك ؛
- يوفر الإفصاح المحاسبي الشفافية والموضوعية وزيادة الثقة بين البنك وعملائه والذي يكون له أثر كبير في تخفيض درجة مخاطر السيولة داخل البنك .

2.4 التوصيات :

- التأكيد على ضرورة الاهتمام بإعداد التقارير والبيانات المالية في الوقت المناسب وبشكل دوري ومنظم وتوفير معلومات محاسبية لإدارة البنك من اتخاذ مختلف القرارات
- التأكيد على ضرورة أن تكون القوائم المالية للبنوك تعبر عن الوضعية الحقيقية لمختلف الأنشطة حتى تمكن إدارة البنك من الاعتماد عليها؛



- العمل على توفير أدوات قياس مالية وإدارية مناسبة من أجل تجنب مخاطر السيولة ولعدم الوقوع في عسر مالي الذي يؤدي بدوره إلى الإفلاس ؛
- ضرورة حرص البنوك على تطبيق مبدأ الإفصاح بما يحقق مطالب مستخدمي القوائم المالية في تزويدهم عن وضع السيولة داخل البنك ؛
- تطوير الأنظمة المحاسبية داخل البنك التي تساهم في التنبؤ المستقبلي عن وضع السيولة لدى البنوك وبالتالي تمكين الإدارة من التعرف عن ضغوطات السيولة ؛
- نشر الوعي المحاسبي من خلال عقد مؤتمرات وندوات بشكل دوري ومستمر دخل البنوك التي يتم فيها اشتراك معظم الموظفين، لمواجهة المشكلات المستقبلية والذي من شأنه تخفيض مخاطر السيولة .
- وضع أنظمة لمراقبة ومتابعة حركة عناصر السيولة البنكية بشكل يومي لتكون إحدى الأساليب المستخدمة لضبط مخاطر ونقص السيولة التي تتعرض لها البنوك على كافة المستويات.

5. الهوامش:

¹ Syeda Tamanna fahin ، rol of Accounting Infrmation in Strategic Decision Making in Manufacturing Industries in Bangladesh,Journal of management and business research.vol14,2014,p09.

² Trimisiu Tunji. Accounting Infrmation A s An aid To magement Decision Making ,Journal of management and Sciences Resarch. vol 01,2012,P19.

³أروى يحيى الإرياني، نظم المعلومات المحوسبة التحليل والتصميم، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2017، ص 43.

⁴حكيمة بوسلمة، نجوى عبد الصمد، اثر التقارير المالية المنشورة على اسعار اسهم على الشركات المدرجة في بورصة تونس (دراسة ميدانية)،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 11، العدد 01، 2018، ص 55.

⁵نوال صبايحي، اثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثالث بعنوان:آليات تطبيق النظام المالي المحاسبي الجزائري ومطابقتها مع المعايير المحاسبية الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية، جامعة الوادي، 2013، ص 11.

⁶هواري أم كلثوم وآخرون، أثر نظام المعلومات المحاسبي على فعالية المحتوى الإعلامي للكشوف المالية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 10، 2016، ص 149.

⁷أحمد لعماري، المعلومة المحاسبية وترشيد القرار في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي بالجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، العدد الأول، 2010، ص 61.



- ⁸ كحول صورية ، دور المعلومة المحاسبية في تحسين اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة بسكرة ، العدد 49، 2017 ، ص 470.
- ⁹ جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي ، متبعة للطباعة، براق، الجزائر ، 2011، ص 14.
- ¹⁰ إبراهيم میده، العوامل المؤثرة في نظام معلومات محاسبي ودوره في اتخاذ القرارات إستراتيجية، مجلة جامعية دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الأول 2009، ص 58.
- ¹¹ يزيد تقاررات ، استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الإصلاح المحاسبي ، مجلة بحوث ، العدد 11، الجزء الأول ، ص 122.
- ¹² عوض الله جعفر أبو بكر، أهمية وجود الإفصاح عن المعلومات المحاسبية: مجموعة شركات سوداكال العالمية، مجلة العلوم والثقافة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، المجلد 2012، 12، ص 117 / 118.
- ¹³ معتز أمين السعيد، محمد سليم العيسى، انعكاسات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الاستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي، بحث مقدم بالمؤتمر الثاني تحت عنوان: القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة، يومي 14/ 15 أفريل 2009، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية، الأردن، ص 11 / 12.
- ¹⁴ صالح مفتاح، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الملتقى الدولي حول الأزمة الاقتصادية الدولية والعولة العالمية، كلية الاقتصاد، جامعة سطيف ، أيام 20 / 21 أكتوبر 2009، ص 02.
- ¹⁵ فوزيل لحسن ، بن نافلة قدور ، دور المعلومة المحاسبية في إدارة مخاطر البنوك في ظل المعايير المحاسبية الدولية ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 2017، 17 ص 276.
- ¹⁶ أحلام بوعبدل، عائشة طبي ، إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية – (دراسة مقارنة لعينة من البنوك العاملة في قطاع قطر للفترة 2011/ 2014)، مجلة رؤى الاقتصادية ، جامعة الوادي ، الجزائر، العدد 08، جوان 2015، ص 108.
- ¹⁷ خلف محمد خلف ، أحمد فريد ناجي ، مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية (دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 22، 2017 ، ص 406.
- ¹⁸ وفيق حلمي الأغا ، نسيم حسن أبو جامع ، توافق معايير بازل II وإدارة مخاطر السيولة المصرفية (دراسة تحليلية على المصارف العاملة في قطاع غزة) ، مجلة تنمية الرافيدين ، مجلد 33 ، العدد 105، 2011 ، ص 146.
- ¹⁹ خلف محمد محمد، أحمد فريد ناجي ، مرجع سابق ، ص 408.